

وحدد الأستاذ أسامة الباز موعداً للقاء ، يوم الجمعة بمكتبه بوزارة الخارجية ، واستمع منى إلى تفصيل كامل لكل ما دار حول المشروع والعقبات السعودية التي حالت بينه وبين الصدور كما أريد ، وقلت في النهاية : إن علينا أن نفهم كدولة عربية هي في موقع الأم لكل الشعوب العربية ، أن دولاً عربية معينة ، وعلى رأسها السعودية ، لن تقبل أن تعود لمصر مكائنها السياسية ، ومن أجل هذا فلن يسمح لرجالها باستغلال المال العربي لإصدار صحيفة دولية .

لأنهم سيقولون وسيكررون القول بأن مصر هي أمنا ، ولكنهم - وللأسف الشديد - يريدون أن تظل هذه الأم في دار العجائز ، ويتباهون بالصرف عليها ، والإبقاء على كيانها ، ولكن في نطاق الحدود التي يرسمونها .

وأضفت : « وأحسب أنكم تعرفون ذلك كله ، وإذا كانت تلك الحقيقة قد غابت عنكم ، فإني أستطيع أن أقدمها لكم من واقع تجربتي مع مشروع باريس » .

ولم يعلق الأستاذ أسامة الباز بكلمة ، بل بادر إلى طرح بعض التفصيلات القانونية المتعلقة بمشروع القاهرة وكيف يمكن التغلب عليها في مواجهة قانون الصحافة الجديد .

وقد آثرت ألا أدخل في نقاش حول هذه التفصيلات مكتفياً بالقول : « إذا وجدت الفكرة الجديدة قبولاً فأحسب أن الذى وضع القانون يمكن أن يشير بتعديله » .

وأجاب بصوت خافت : عندك حق .

وانتهت المقابلة بعد أن وعد بقاء آخر يخطرني فيه بنتائج اتصالاته .

أما السيد صفوت الشريف وزير الإعلام ، فقد حدد هو الآخر موعداً للقاء بعد أن قلت له في حديثي التليفونى : إذا كان مشروع باريس قد انتهى .. فهناك بدائل .

وذهبت إلى مكتبه مساء اليوم المحدد .. لم يكن الوزير موجوداً ، ولم يكن متوقفاً حضوره ، ولم تكن سكرتارية الوزير على علم بتحديد هذا الموعد .. عندئذ تأكد لي ما أ - به من قبل - وفي يوم اللقاء بالذات - من أن حماس « الدولة » لفكرة المشروع الإعلامى قد فتر عن ذى قبل .. هذا الإحساس هو الذى دفعنى في الصباح إلى أن أضمن ما كتب أريد قوله للوزير مذكرة مكتوبة حملتها معى وأنا فى طريقى إلى اللقاء الذى لم يتم ، والذى اعتذر الوزير عنه بقوله : إنه نسي ، وإن كان مستعداً أن يأتى فوراً من منزله - بمصر الجديدة - معترداً عن موعد عشاء رسمى بسفارة الصين .

ومضحكاً ، وأنا أرد على حديثه التليفونى وقلت له : إن المذكرة التى أعدتها سأتركها مع سكرتيرته . وإنى سأكون فى انتظار رأيه .

كل ما أستطيع أن أقوله الآن إنه لا الأستاذ أسامة الباز عاود الاتصال بى ، ولا السيد صفوت الشريف وجد ضرورة لمناقشة ما جاء فى المذكرة .

إن هذه المذكرة لم تتضمن ما تم بشأن مشروع باريس ، أو ما اقترحه كبديل فقط ،